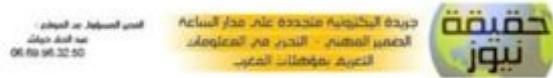


منعرجات ستساهم في تجفيف الريع المروع بإقليم تازة

منعرجات ستساهم في تجفيف الريع المروع بإقليم تازة



أشدت الضيق وأحس الرجل الجماعي بإقليم تازة ، بالغبن ، والإستعلاء ، والإحتقار ، والإذلال ، من طرف مستثمرين دخلوا في مجالاتهم طولا وعرضا ، بدعوى تأسيس شركة إقليمية للتنمية ، فاستغل هنا إسم التنمية ، وعضو بعملية إيدفع 200 مليون ، و 300 مليون ، وانتظر النوبة ، الشيء الذي دفع ساكنة بورد تنظيم مسيرة الى العمالة للمطالبة بتكملة عمل الشركة الإقليمية للتنمية ، الذي دفع المجلس 300 مليون لرئاسة المجلس الإقليمي ، الذي يرأس عبدالواحد المسعودي الشركة ، وعملت الشركة على السطوعلى بناية تابعة للغرفة الفلاحية وجعلها مقر الشركة ، و ثم إعطاء بون كوموند لترميمها فاق الخيال ، ولم تسو الوضعية القانونية للمقر...؟

إذن هنا ، يجب أن نربط المسؤولية بالمحاسبة ، كون رئيس المجلس الإقليمي السابق النقيب بلة الذي استطاع ان يسير المجلس بالتجانس والتوافق ترك ميزانية ضخمة وفائض حقيقي .

و ثم إخراج كل الأموال في عهد رئاسة المجلس الإقليمي الحالي ، تريد الساكنة معرفة مآلها ، وفي السياق المتصل ، تريد الساكنة معرفة خبايا الآليات التابعة للمجلس الإقليمي ، والشركة الإقليمية .

أموال الدولة المغربية بيد الرئاسة زائد الآليات ، جعلت الرؤساء للجماعات القروية بالإقليم ، يعقدون إجتماعا طارئاً بالغرفة الفلاحية ويوقعون كتاب موجه الى عامل إقليم تازة ، والمجلس الجهوي للحسابات ورئاسة جمعية الجماعات بالمغرب ، لجعل النقاط على الحروف حتى لا يسجن الرؤساء بذنب أين هي الأموال...؟

في نفس السياق ، 35 جماعات ترابية كانت تستدعى من أجل تأدية واجبها داخل الجمعية الإقليمية للتنمية ، مع الفارق ، أن الإشتغال

إقتصر على 3 جماعات ولم تنهى بها الأشغال ، بل صرح الهيسوفي رشيد رئيس جماعة بني افتح أنه أنفق 43 مليون من مالية الجماعة على الآليات لإنجاز المسالك بالجماعة حتى لا يصطدم مع المواطنين بالدواوير ، وكذا بالنسبة لرئيس جماعة بورد الذي دفع 300 مليون ولم تكمل الأشغال ، مما حدا بالمواطنين تحدي الرئيس وتنظيم مسيرة صوب العمالة .

كل هذا ، جعل جمعية التنمية ، تتحول لإثارة النعرات بين الجماعات وخلقت توترات وإحتجاجات بالإقليم ، بدأ من عمال الشركة الإقليمية وانتهاء بالرؤساء .

الأمر الذي ، جعل رؤساء الجماعات يدعون لجمع إستثنائي في أقرب وقت ، بعدها يطالبون بتأسيس جمعيات محلية بالإقليم تتكون من 7 جماعات مع ممارسات إختصاص موكول لهم بإنجاز وصيانة الطرق والمسالك ، وهنا يجب على وزارة التجهيز المساهمة داخل إختصاصاتها ، لكي لا تترك قضية الطرق مطية للإستغناء الفاحش لا غير للشركات .



في سياق الآخر ، صرح الرؤساء أن الشركة تعاني من تكيف القانون مع قانونها ، مما جعل الدولة لا تصرف الأموال للشركة ، وإذا كان كذلك ، يجب على الشركة إرجاع الأموال للجماعات التي دفعت نصيبها ، وكذلك جعل الآليات الوافرة في خدمة المجلس الإقليمي للجماعات الترابية بالإقليم بالتكافؤ وتحت تصرف عامل إقليم تازة

29.05.2018 عبدالحق خرباش

يهم الساكنة وباقي مكونات

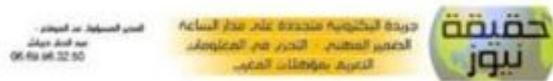
المجتمع التازي .. المحطة الطرقية ومركز الولادة إبن باجة

يهم الساكنة وباقي مكونات المجتمع التازي .. المحطة الطرقية
ومركز الولادة إبن باجة



بقي للمجتمع التازي والساكنة ، أن ترفع الى وزارة النقل ووزارة
الصحة ، ما تعانيه من السادة السياسيين بتازة ، الذين دخلوا في
معركة لا تهم الساكنة والضمان الحية بإقليم تازة في شيء .
كما تخبر الساكنة رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية وباقي القطاعات
الوزارية ، أن المشاريع أصبحت مرهونة بالأعيب السياسيين ، منهم من
يحدث أعضاء الجماعة ورئاستها عن نكتة سخيفة تحط من كرامة المخزن
والدولة ، وجاء ذلك على لسان رئيس المجلس الإقليمي الذي قال حسب
نكتة ، أن المخازني والقايد كيشدو مانطة سخيفة ...؟ وهنا أفتح
القوس وأقول لسعادته من يحرصك أنت وأنا والمجتمع ، فإذا برلماني
ينظر الى السلطة هكذا ؛ فهل تنتظر الساكنة منه ومن باقي
السياسيين الذين صنعوا لأنفسهم ثروة طخمة على ظهر الإقليم وساكنته
ويصطنعون الغياب الدائم في الدورات لمصلحة أنفسهم ولحاجة في نفس
يعقوب ...؟

نرجع لنكتة رئيس المجلس الإقليمي بتازة ، لماذا لم يعتذر ...؟ رغم
إلحاح رئيس بلدية تازة عن الإعتذار داخل المجلس ، خصوصا أن السيد
الباشا حاضر في الجلسة ..



من هنا ، تطالب الساكنة والضمان الحية من عامل إقليم تازة ،
ووزارة الداخلية وباقي القطاعات الوزارية زيارة المشاريع
المتعثرة وإنجاز تقرير ميداني حولها ، وإعطاء الأمر بإتمام
المشاريع في أقرب وقت وخصوصا المحطة ومركز الولادة بالمستشفى ابن
باجة وباقي المشاريع .

وفي الأخير ، أحيي رجالات السلطة والقياد والعمال والدرك والأمن
والجيش لما يقومون به من المهام الموكولة لهم . وأقول للسياسي
والساسة الذين يحتقرون الناس ، إن الحساب قاب قوسين أو أدنى
ليعرف كل سياسي قيمته الحقيقة .

عبدالحق خرباش

المعارضة بجماعة تازة تتأسد وتحرم الساكنة من برنامج الطرق والدعم المالي لفريق سيلعب مقابلة السد.

المعارضة بجماعة تازة تتأسد وتحرم الساكنة من برنامج الطرق
والدعم المالي لفريق سيلعب مقابلة السد.

هام وعاجل

البريد الإلكتروني: ham@taza.ma
رقم الهاتف: 06 30 96 32 50

جريدة الإلكترونية متجددة على مدار الساعة
التصميم الإلكتروني: التحرير في المكنة
التوزيع: موهبتات المغرب

حقيقة
نيوز

أنعقدت بجماعة تازة ، العجافية ، والمشهورة والمعروفة بإسم
المجلس العقاري ...؟ ، صباح اليوم 21.05.2018 ، بعد غياب المعارضة

لدورتين متتاليتين ، وحضر محمد بوداس وحميد كوسكوس وعبدالواحد المسعودي ، ونوقشت نقاط جد هامة ، تهم رعايا جلاله الملك بمدينة تازة ، أهمها الإمتناع عن التصويت لفائدة أحياء كانت مشمولة بالترفيت ، حي المنتزه ، حي الأمل ، وهنا لابد من التذكير، أن مشاكل الجماعة الحضريّة ترغم المواطن على الإحتجاج أمام بنايات عمومية ، وللعلم والإنصاف والوضوح ، يجب على من تضرر أن يلاحق من كان ضد مصلحته بالطرق القانونية ، برفع دعاوى قضائية .

في السياق المتصل ، رفضت المعارضة ، تعديل مقترح دعم الفرق الرياضية حيث حرمت فريق النادي الحضري لكرة اليد اناث من الدعم و هو الفريق الذي يمثل المدينة في مباريات السد المؤهلة للقسم الأول.

اما فيما يخص تعديل القرار الجبائي..



فقد تم التصويت ضده من طرف المعارضة ذات الأغلبية العددية ، و هو شيء كان منتظرا لكون جل مكونات الأغلبية العددية من المقاولين و يرفضون الزيادة في الضريبة على الأراضي غير مبنية ضاربين عرض الحائط مصلحة المدينة التي هي في أمس الحاجة للرفع من المداخيل .

فهل تتجه وزارة الداخلية لتوقيف المجلس ..؟ ٢ وهل يحل المجلس الأعلى بنفسه بجماعة تازة للإطلاع على جل المشاريع المنجزة من سنة 2006 الى اليوم ..؟ وهل ستبق الساكنة مرهونة للحسابات الضيقة للمجلس...؟ وهل أموال الدولة التي ترسل تنتظر هؤلاء أم ماذا.

إذن ، عندما تعطل مصلحة المواطن وخاصة وصلت المقاطعة العددية لرئاسة المجلس سنتين ..؛ وكيف سيكون حال العامل الجديد إذا تم تعيينه مع هؤلاء وخاصة أنهم برلمانيون ..؛ وهل ستشهر ورقة القوالب القديمة في وجه العامل الجديد إذا عين بإقليم تازة ، ونذكر من بين القوالب الذي تستعمل ضد جل عمال إقليم تازة ، فين مشات 10 ديال الملايير ، وصاحبها معروف ..؛ وتجنيد بعض الأشخاص للإحتجاج ..؛ كل هذا يجب الآن قبل غدا معالجته بصرامة وفي ظل القانون لخلق كل النوافذ على من يريد لتازة أن تبق هكذا.



عبدالحق خرباش

المجلس الجماعي ورعونته يلقي بظلاله على مرفق عمومي بإقليم تازة

المجلس الجماعي ورعونته يلقي بظلاله على مرفق عمومي بإقليم تازة تعتبر المندوبية الإقليمية بإقليم تازة ، النواة وشرايين الإدارة بالمستشفى الإقليمي بتازة ، ويعتبر المندوب حميد بنصغير أحد أعمدة المندوبية ، فإذا كان مكتبه لا يلبي طلبات من يدعي ذلك ، فقد جانب الصواب ، وإدارة المندوبية عرفت دينامية ميدانية من قدومه الى المستشفى الإقليمي ابن باجة بتازة.



جريدة الإلكترونية منسوخة على مدار الساعة
التحرير: المصطفى - النحر: من التكنولوجيا
التوزيع: بوهلال - المغرب
06 60 96 32 50



وعبر العديد ممن حاورناهم حول تدبير إدارة المندوبية ، فكان الجواب ، المدير الإقليمي يؤمن بالحوار الجاد الذي يخدم الأطر الطبية بالدرجة الأولى ، ويؤمن بمساعدة ومشاركة النسيج الجمعي على مستوى إقليم تازة ، ويؤمن بالعمل النقابي التواق للواقعية

والمبني على الإنصات للآخر وتحديد الأوليات الداعمة لخدمة كل أطر وزارة الصحة بالإقليم بعيدا عن التدافع السياسي الضيق والميساجات الهدامة التي تخلط ما بين الخدمة العمومية والسياسة ، والطبيب مستهدف في كل أوقاته وهو منهم ، لأن المصلحة الإستشفائية والعلاجية والقوافل الطبية والمستعجلات تتطلب إدارة رزينة ومبينة على الكفاءة لخدمة وربط جسر التواصل والحوار ، والمندوبية كانت ولا زالت تشتغل بالإدارة وخارجها لمسيرة الوزارة الوصي على القطاع .

فياب المندوبية كان وسيبق جسر للتواصل والتلاقح بين العمل والمطالب ، فتطور أي قطاع يبنى على كفاءاته ، فتنقيط المندوب يشهد له بتفانيه في العمل بإخلاص خدمة للخدمة العمومية ، عكس السياسة المبينة على المصلحة النفعية والآنية والظرفية ، والمندوب يمارس حقه في السياسة خارج المندوبية وله مواقفه أسوة بباقي الأعضاء داخل جماعة تازة .

فالنقابة وعملها يأخذ مأخذ الجد في ما يتعلق بالمطالب العادلة ، ولا يمكن للمندوب أن يغررض أو يكذب أو يتملص من أداء واجبه الإداري .

في الأخير ، إذا كان أي موقف يجازى بالإتهام المجاني والمجانب للصواب لهدف ...؛ فإن المندوبية تعتبر المرفق العمومي وخدمة أهله من الأوليات .



عبدالحق خرباش

حفل تقديم برامج تثمين المدن العتيقة للرباط ومراكش والبرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة لفاس وكذا توقيع الاتفاقيات المتعلقة بها.

الإثنين 14 ماي 2018 - 18:03

ترأس الملك محمد السادس، اليوم الاثنين 14 ماي بالقصر الملكي بالرباط، حفل تقديم برامج تثمين المدن العتيقة للرباط ومراكش والبرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة لفاس وكذا توقيع الاتفاقيات المتعلقة بها.

وبهذه المناسبة أعطى الملك محمد السادس، تعليمات قصد إعداد الشطر الثالث من برنامج المباني الآيلة للسقوط، الذي يشكل جزءا من برنامج إعادة تأهيل المدينة القديمة للدار البيضاء، بغلاف إجمالي قدره 300 مليون درهم.

وتهدف هذه البرامج من الجيل الجديد، والتي تم إعدادها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، إلى تثمين هذه المدن العتيقة، وتحسين ظروف عيش ساكنتها، والمحافظة على تراثها العمراني المادي واللامادي، والنهوض بثروتها الثقافية الأصيلة.



وفي بداية هذا الحفل، أكد وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، في كلمة ألقاها بين يدي الملك محمد السادس أن هذه البرامج، التي تم إطلاقها وفق مقاربة تشاركية، تأتي لتعزيز مشاريع تأهيل المدن

العتيقة للرباط ومراكش وفاس.

وأوضح الوزير أن برنامج تأهيل المدينة العتيقة للرباط، جاء لينضاف إلى المبادرات المتعددة والمشاريع التي تم إطلاقها في إطار برنامج "الرباط مدينة الأنوار عاصمة المغرب الثقافية"، متيحا بذلك ترميم الأسوار والأبواب التاريخية والمساجد والزوايا، وإعادة تأهيل الفنادق التقليدية، وإنشاء ملاعب للقرب وفضاءات عمومية خضراء، فضلا عن معالجة الدور الآيلة للسقوط.

وأضاف لفتيت أن المدينة الحمراء، استفادت بدورها، في إطار برنامج "مراكش الحاضرة المتجددة" و"برنامج معالجة الدور الآيلة للسقوط" من عدة مشاريع تهم معالجة أكثر من 4 آلاف من الدور الآيلة للسقوط وتأهيل أحياء الملاح والزرايب وقبور الشهداء، وكذا تأهيل المسارات السياحية والروحية للمدينة العتيقة لمراكش.

وبخصوص العاصمة العلمية للمملكة، أكد لفتيت أنها استفادت من نفس العناية المولوية السامية، من خلال إنجاز برنامجي ترميم المعالم التاريخية ومعالجة البناء المهدد بالانهيار، مشيرا إلى أن هذه البرامج همت ترميم 27 معلمة تاريخية من مدارس وفنادق تقليدية وقناطر تاريخية وأسواق ومدابغ وأبراج.

وتابع أن هذه البرامج التي استفاد منها أكثر من 1600 شخص من حرفيين وتجار تقليديين وطلبة علم، مكنت من معالجة أكثر من 2200 بناية كانت مهددة بالانهيار بالمدينة العتيقة لفاس.



وحسب وزير الداخلية، يناهز الغلاف المالي لبرنامج تثمين المدينة العتيقة للرباط 325 مليون درهم، وبمساهمة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقدر بـ250 مليون درهم.

وفي ما يخص برنامج تثمين المدينة العتيقة لمراكش، سجل لفتيت أن

الغلاف المالي الخاص بهذا البرنامج يناهز 484 مليون درهم وبمساهمة تقدر بـ150 مليون درهم لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيراً إلى أن البرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة لفاس سيعبئ غلafa ماليا يناهز 583 مليون درهم بمساهمة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقدر بـ100 مليون درهم.

وبهذه المناسبة، أشار وزير الداخلية إلى أن الملك محمد السادس أعطى تعليماته السامية من أجل إعداد الشطر الثالث من برنامج المباني الآيلة للسقوط، الذي يشكل جزءاً من برنامج إعادة تأهيل المدينة العتيقة للدار البيضاء والذي رصد له غلاف مالي إجمالي قدره 300 مليون درهم، ممولة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهته، أبرز وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، محمد ساجد في كلمة مماثلة، أن هذه البرامج تروم تعزيز الدينامية التنموية التي تعرفها هذه المدن العتيقة والرفع من جاذبيتها كوجهات سياحية وثقافية واعدة، وتثمين الموروث الثقافي والإنساني، فضلا عن الرفع من مستوى دخل الحرفيين، وتنمية الاقتصاد الاجتماعي.

وأكد ساجد في هذا الصدد، أن البرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة لفاس (2018 - 2023) يهم تأهيل 39 موقعا تاريخيا للأنشطة الاقتصادية (فنادق تقليدية، ورشات، أسواق) و10 مساجد وكتاتيب قرآنية، وتثمين 11 موقعا تاريخيا، (الساعة المائية ومتحف الثقافة اليهودية)، وترميم وتأهيل معلمة دار المكينة.

وأوضح ساجد، أن هذا المخطط يأتي لاستكمال برنامج إعادة تأهيل وترميم المعالم التاريخية، وتعزيز البرنامج الجاري إنجازه حاليا، والذي يشمل تهيئة 8 مراتب للسيارات، وترصيف الممرات، وتجديد نظام التشوير، ووضع نظام إلكتروني للمعلومة لتعزيز المنتج السياحي.

أما بالنسبة للبرنامج الخاص بتأهيل المدينة العتيقة لمراكش، فقد أبرز ساجد أنه سيتم إنجازه بين الفترة الممتدة بين 2018-2022، وسيهم تثمين المآثر التاريخية، وتحسين نظام التشوير والإنارة، وتأهيل مجموعة من الفنادق العتيقة، وترميم الواجهات، ووضع منصات تفاعلية للمعلومات السياحية، وتهيئة الفضاءات العمومية من ساحات وحدائق وسقايات، وتحسين الولوج إلى المدينة العتيقة عبر إحداث

وتهيئة 6 مراتب للسيارات، اثنان منها تحت أرضيين.



وأضاف أن برنامج تأهيل المدينة العتيقة للرباط الذي يستمر إنجازته بين 2018-2021 فسيهم، تهيئة ساحة باب الأحد والساحات المحيطة بالسوق المركزي، وتعزيز نظام التشوير، ووضع شاشات تفاعلية للمعلومات السياحية، وترصيف الأزقة والمسالك على طول 8 كيلومترات، وإحداث مرأبين تحتي أرضيين، باب الأحد وباب شالة بسعة إجمالية تصل إلى 1090 موقفاً.



وبهذه المناسبة، ترأس الملك محمد السادس، حفل توقيع ثلاث اتفاقيات للشراكة والتمويل تتعلق ببرنامج تأهيل المدينة العتيقة لمراكش، والبرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة لفاس، وبرنامج تأهيل المدينة العتيقة للرباط. وكذا اتفاقية تتعلق بإعداد الشطر الثالث من برنامج المباني الآيلة للسقوط (برنامج إعادة تأهيل المدينة القديمة للدار البيضاء). وفي ختام هذا الحفل، أقام الملك محمد السادس، حفل استقبال على شرف الشخصيات الحاضرة.
المصدر : مدينتي.كوم و (و.م.ع)

محترف الحقب العجافية على المدينة يسافر الى الخارج وفريق الحركة يحضر الدورة بتازة

محترف الحقب العجافية على المدينة يسافر الى الخارج وفريق الحركة يحضر الدورة بتازة
شاء القدر ، والقدر هنا يحتم على المواطن أولا ، والنخبة ثانيا ، والسلطة ثالثا ، وكل أجهزة الإستخبارات رابعا ، أن تعرف ماذا يقع بتازة وبمجلسها بالضبط ، ونرجع هنا الى كلمة الكاتب الإقليمي لنقابة CDT الذي قال بالحرف ، أن بلوكاج المجلس يرجع الى المصالح العقارية .



هذا ما وقع بالضبط ، الذي حضر أمس البارحة هم ، فريق الحركة الشعبية ناقص صاحب الأزمنة العجافية ، ستة أعضاء من التقدم والإشترابية ، وحضر كل أعضاء العدالة والتنمية ، التغيب بعذر

سجله فريق الإستقلال والجرار .
وأكد مصدر من داخل المجلس ، أن هناك أعضاء فروا بجلدهم حتى لا
يحسب عليهم الحضور ، إذن ماذا يقع ...؟
سبق وأن أشرنا لحقبة العقار بإقليم تازة وماذا فعل في القوم ،
فإذا كان الغياب لزاما فلماذا ؟ وإذا كان المواطن ومصلحته في قلب
من انتخبوهم فأين المصلحة الخدمتية والإجتماعية والإدارية ، مع
العلم أن المعارضة هي من تقترح جدول الأعمال أحيانا .
فهل هي رسالة للدولة ؟ مفادها أن لا شيء يمكنه أن يسير بإقليم
تازة ، إلا بإذن هؤلاء .
فالغياب الغير المبرر ، وصفه الكثير ممن تحدثنا معهم ، بأنه وصمة
عار على جبين من يدعي خدمة تازة وأهلها .
في السياق المتصل ، شهدت جماعة تازة ، تقلبات تصب في تعطيل كل
شيء إلا العقاروما يليه .
عبدالحق خرباش

نائب رئيس جماعة تازة عن الحركة الشعبية يواجه تهمة حرمان الجماعة من مداخيل مالية

نائب رئيس جماعة تازة عن الحركة الشعبية
يواجه تهمة حرمان الجماعة من مداخيل مالية

البريد الإلكتروني: info@al-jadid.ma
صندوق بريد: 06.69.96.32.50

جودة الخدمة متجددة على مدار الساعة
الخدمات المتكاملة - التدريب من التكنولوجيا
التعليم - مؤهلات المغرب



وجه النائب السادس لرئيس جماعة تازة ، السيد طارق مزيان مطالسي

شكاية بالنائب السابع لنفس الجماعة لعامل الإقليم يخبره من خلالها بإصدار هذا الأخير لقرارات أحادية لاستغلال الملك العمومي ومنح تراخيص مباشرة دون المرور عن طريق قسم الموارد المالية للجماعة ، الشيء الذي يحرمها من مداخيل هامة (كما جاء في شكاية النائب السادس عن حزب العدالة و التنمية) وأوردت الشكاية رخصة سلمت من طرف النائب السابع (المنتمي لحزب الحركة الشعبية) لشركة للإشهار بساحة 20 غشت عن طريق شاحنة كبيرة .

وقد طالب السيد طارق مزيان مطالبي عامل الإقليم بتطبيق بنود القانون التنظيمي للجماعات 14-113 ، وهي إشارة منه للمادة 64 التي تنص على : ” إذ ارتكب عضو من أعضاء مجلس الجماعة غير رئيسها ، أفعالا مخالفة للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل تضر بأخلاقيات المرفق العمومي ومصالح الجماعة قام عامل العمالة او الإقليم أو من ينوب عنه عن طريق رئيس المجلس بمراسلة المعني بالأمر للإدلاء بإيضاحات كتابية حول الأفعال المنسوبة إليه داخل أجل لايتعدى (10) أيام ابتداء من تاريخ التوصل ... و تصل الى حدود العزل مع المتابعات القضائية عند الاقتضاء

وقد توصلت (المغرب 24) بنسخة من الرسالة الموجهة لعامل إقليم تازة ونسخة من الرخصة الممنوحة لشركة الإشهار بشكل أحادي

جمال المسعودي رئيس مجلس تازة مهدد بالعزل و متهم بتزوير محاضر الميزانية

جمال المسعودي رئيس مجلس تازة مهدد بالعزل و متهم بتزوير محاضر الميزانية



وجه 19 مستشارا جماعيا من الأغلبية والمعارضة بالمجلس الجماعي لمدينة تازة شكاية إلى وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت يطالبون من خلالها بتكليف المفتشية العامة للإدارة الترابية التي تشرف عليها الوالي زينب العدوي من اجل فتح تحقيق في تزوير دورات المجلس وتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي للجماعات الترابية خاصة في الجانب المتعلق بمسطرة عزل الرئيس وأوضح الشكاية التي حصلت عليها جريدة الأخبار مرفقة بكل التلاعبات التي شابت محاضر دورات المجلس الجماعي .

إن رئيس المجلس والقيادي البارز بحزب العدالة والتنمية جمال المسعودي قام بتصرفات غير مشروعة للضوابط القانونية وتمس قواعد الشفافية والحكامة والديمقراطية وأكد الموقعون على الشكاية أنهم بدلوا مجهودات في محاولات متعددة لاقتناع الرئيس وتدارك التجاوزات السلبية لكن الرئيس تمادى في غيه ورفض الرجوع الى جادة الصواب وهو ما جعل المستشارون يضطرون في نهاية المطاف الى تنبيهه حتى لا تتفاقم الأضرار ومن جهة اخرى اضطر المستشارون الى عرض الأمر الى سيادتكم باعتبار انكم سلطة وصاية في اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن الخروقات المثبتة في الوثائق ومن بينها أي خروقات تزوير محاضر دورات المجلس وسبق للمجلس من خلال الدورات العادية التي عقدها ان اتخذ مقررات صادق من خلالها على مشاريع الميزانيات ومن خلال المقرر نفسه فوض المجلس لرئيسه الحق في تسجيل وتعديل النفقات الاجبارية بشكل تلقائي اذا استدعت الضرورة لذلك طبقا لمقتضيات القانون وبعد اذن سلطة الوصاية الا انه تجاوز حدود هذا التفويض وعمد بشكل غير قانوني ودون الرجوع الى المجلس ليتخذ بشكل ذلك مقرا جديدا مستقلا الى ادخال عدة تعديلات على نفقات التسيير وهو ما يعد خرقا لمقتضيات المادة 191 من القانون التنظيمي للجماعات والتي توجب على الرئيس الرجوع الى المجلس في هذا الشأن وأوردت الشكاية النفقات التي قام الرئيس بتغيير اعتماداتها المالية

بخصوص سنة 2016/2017 وازافت الشكاية ان رئيس المجلس لم يتخذ الاجراءات الواجبة سواء ضد من يسأجرون من الجماعة عقاراتها او من الملزمون حيالها رسوم وضرائي لاجبارهم على اداء ما بذمتهم من ديون ومستحقات وما من شأنه ان يؤدي الى ضياعها وتقادم حق الجماعة في المطالبة بها مستقبلا وهذا ما يشكل خرقا سافرا حسب الشكاية لمقتضيات الفقرة الاخيرة من المادة 263 من القانون التنظيمي للجماعة ما يستدعي الشروع لاتخاذ الاجراءات القانونية لعزله كما طالب الموقعون في الشكاية بفتح تحقيق في شأن الخروقات والتجاوزات التي عرفتها جلسة المزاد العلني التي انعقدت بالمستودع البلدي لبيع المتلاشيات وطالبوا كذلك باتخاذ الاجراءات القانونية على ضوء نتائج التحقيق وتضمنت الشكاية ايضا الإشارة الى خرق المادة 192 خاصة بالمقرر الذي يفوض للرئيس صلاحية القيام بتسجيل النفقات الاجبارية تلقائيا. حيث قام الرئيس بالتقليص منها وهو ما يعتبر تجاوزا للتفويض الذي منحه له القانون بتسجيل النفقات الاجبارية التي لم يتم تسجيلها فقط فضلا عن خرق بنود دفتر التحملات المتعلقة بالنقل الحضري الخاص بحق الامتياز السابق وكذلك دفتر التحملات خاص بالتدبير المفوض الحالي واعتبرت الشكاية تلك الخروقات المرتكبة من طرف الرئيس تدخل في اطار تبديد الملعب تنظاف الى عدم تفعيل القرارات المتخذة بخصوص الماء والكهرباء والاكريه والتقصير في تدبير قطاع النظافة والمجازر وسوق الجملة للسّمك وسوق الجملة للخضر والفواكه وتنص المادة 64 كل الأفعال التي ذكرت .

عن جريدة الأخبار

اعادة كتابة النص عبد الحق خرباش

إطلاق إنجاز المشاريع الأولى لبرنامج الطاقة الريحية

المندمج .



ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الخميس 26 أبريل 2018، بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل خصصت لتدارس مستوى تقدم مشاريع الطاقات المتجددة التي تشرف عليها الوكالة المغربية للطاقات المستدامة (مازن).

وتندرج جلسة العمل هاته في إطار التتبع الدوري والمنتظم لجلالة الملك لمختلف مراحل تفعيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية في مجال الطاقات المتجددة.

وخلال هذه الجلسة، التي حضرها رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني، ومستشار صاحب الجلالة السيد ياسر الزناكي، ووزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة السيد عزيز الرباح، والمديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن السيدة أمينة بنخضرة، والمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب السيد عبد الرحيم الحافظي، قدم رئيس مجلس إدارة (مازن) السيد مصطفى البكوري لجلالة الملك التوقعات الخاصة بتشغيل المحطات الشمسية "نور" خلال سنة 2018، خصوصا "نور ورزازات 2" و "نور ورزازات 4"، اللتين ستدخلان حيز التشغيل في شهر ماي 2018. ومن جهتها، سيتم تشغيل محطة "نور ورزازات 3" في شهر أكتوبر، مما سيمنح من إتمام مركب الطاقة الشمسية المندمج لورزازات، انسجاما مع الالتزامات المسطرة. وبالنسبة لـ "نور العيون 1" و "نور بوجدور 1" فستدخلان حيز الاستغلال خلال شهر يونيو من هذه السنة.

كما قدم السيد البكوري أجندة

من جهة أخرى قدم السيد البكوري مشروع "نور 2" للطاقة

الكهروضوئية، الذي تفوق قدرته 800 ميغاوات. والذي يشمل عددا من الأقاليم (العيون، وبوجدور، وتارودانت وقلعة السراغنة، وخريبكة، والحاجب وكرسيف، وسيدي بنور، وجرادة)، والذي يأتي كمكمل لمركبات الطاقة الشمسية المندمجة الكبرى والرامية لتثمين الباقية التكنولوجية للمزيج الكهربائي الوطني والمساهمة في تنمية ترابية على نطاق واسع.

وفي ختام جلسة العمل هاته، عبر جلالة الملك عن ارتياحه للتقدم المسجل لغاية اليوم، على مستوى مجموع مكونات المخطط الوطني للطاقات المتجددة، وأعطى جلالاته تعليماته السامية للحفاظ وتعزيز تعبئة كافة الفاعلين، من أجل جعل هذا القطاع قاطرة اقتصادية حقيقية للمملكة".

المصدر : مدي1تيفي.كوم و (و.م.ع)

الملك محمد السادس يزور المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ويدشن بها معهدا للتكوين التخصصي

الثلاثاء 24 أبريل 2018 - 17:52

تفضل الملك محمد السادس، بتشريف المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بزيارة ملكية ميمونة، يومه الثلاثاء 24 أبريل 2018.

وتأتي هذه الزيارة الملكية في إطار العناية السامية وسابغ العطف الذي ما فتئ يوليها لأطر وموظفي المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وتقديرا من الملك محمد السادس للجهود الدؤوبة والتضحيات الجسيمة التي يقدمها أفراد هذه المؤسسة الأمنية، بكل مكوناتها، في سبيل ضمان أمن وسلامة المواطنين، والحفاظ على ممتلكاتهم، وصيانة الأمن والاستقرار والنظام العام، ولما تتحلى به من تجند ويقظة وحزم في استباق وإفشال ما يحاك ضد المملكة من مؤامرات إرهابية

وإجرامية مقيتة.



كما تجسد حرص الملك محمد السادس على تمكين هذه المؤسسة الأمنية من الوسائل الضرورية للقيام بواجبها الوطني والمهني.

وقد سبق للملك محمد السادس أن وجه الحكومة في خطاب العرش لسنة 2016 لتمكين الأسرة الأمنية من كافة الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب.

وقد أدت الملك محمد السادس التحية الرسمية فرقة التشريفات التابعة للأمن الوطني، قبل أن يتقدم للسلام على جلالته كل من وزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، وعدد من سامي الشخصيات والمسؤولين في الإدارة المركزية بالمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

كما اطلع الملك محمد السادس، على وحدات من مجموعة التدخل السريع التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، واستعرض الآليات والمركبات والمعدات اللوجيستكية التي تستخدمها في عمليات التدخل والاقترام لمواجهة مخاطر التهديد الإرهابي ومختلف صور الجريمة المنظمة، بما فيها تلك العابرة للحدود الوطنية.



إثر ذلك، قام الملك محمد السادس بتدشين المعهد الجديد للتكوين التخصصي، وزيارة مختلف مرافقه. وهو مركب أمني متكامل تم تشييده، في سياق تطوير منظومة التكوين في مجال الاستخبار، على مساحة إجمالية تبلغ 35 ألف متر مربع، ويضم على الخصوص مدرجا للمحاضرات، وإحدى عشرة قاعة للدراسة ومختبر لتحصيل اللغات الأجنبية، وقاعة للندوات، ومكتبة، علاوة على مرافق للمكونين والأطر الإدارية.

كما يضم هذا المعهد إقامة مخصصة للإيواء، تضم جميع المرافق، بما في ذلك عيادة طبية، وقاعة للتربية البدنية والرياضة.

ويشتمل المعهد على فضاء للاستقبال والإقامة مجهز بالكامل، ويضم غرفا مخصصة لمواطني الدول الصديقة والشقيقة، ولاسيما من الدول الإفريقية، والذين تتم دعوتهم للاستفادة من التكوين الأساسي المتقدم في مجال الاستخبارات، وذلك توطيدا للتعاون الأمني الدولي الذي تنخرط فيها المملكة، في بعده جنوب -جنوب.

وقد تم تجهيز هذا المعهد بمسلحة UNE ARMURERIE تستجيب للمعايير المطلوبة في البنيات الأمنية الحساسة، ومخزن للذخيرة، وميدان للرمائية، وحلبة للحواجز بغرض إجراء تداريب وتمارين التحمل التي يخضع لها موظفو المؤسسة الأمنية.



وخلال هذه الزيارة، قدمت للملك محمد السادس شروحات حول البنيات التحتية الجديدة التي تم تدشينها، في إطار الرؤية الملكية السديدة لعصرنة المرفق العام الأمني، وتوطيد مبادئ الحكامة الأمنية الجيدة، ومن بينها المكتب المركزي للأبحاث القضائية، الذي يتمتع باختصاص ترابي وطني، وولاية نوعية تشمل حصريا الجرائم والقضايا المنصوص عليها في المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية، كالإرهاب وجرائم المس بأمن الدولة، والشبكات الإجرامية، والقتل والتسميم والاختطاف واحتجاز الرهائن، والاتجار في المخدرات والمؤثرات

العقلية والأسلحة والذخيرة ...الخ.

كما اطلع الملك محمد السادس على مشروع بناء مختبر التحليلات الطبية لموظفي الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، الذي يجري تشييده بحي الرياض بمدينة الرباط، الذي يروم الرفع من الخدمات الطبية والصحية المقدمة لموظفي الأمن من جهة، وتجويد هذه الخدمات والتخفيف من نفقاتها على هذه الفئة من الموظفين من جهة ثانية.

وستضم البناية المخصصة لهذا المختبر مركزا متطورا للفحص بالأشعة (قاعات للفحص بالرنين والصدى، وجهاز السكانيير وجهاز الفحص بالصدى المغناطيسي)، وجناحا خاصا بالاستشارات والإسعافات الطبية، من بينها قاعة لعلاج الصدمات، ومختبر لأخذ العينات والتحليل الطبية، علاوة على طابق مخصص للاستشفاء والتطبيب وإيواء المرضى الذين يتم الاحتفاظ بهم تحت المراقبة الطبية.



من جهة أخرى، قدمت للملك محمد السادس ورقة تقديمية للمشاريع الهيكلية المحدثة على صعيد المديرية العامة للأمن الوطني، ومنها على وجه الخصوص، مشروع بناء المقر الجديد للفرقة الوطنية للشرطة القضائية والمختبر الوطني للشرطة العلمية، وبعض مرافق الشرطة بمدينة الدار البيضاء، وهو عبارة عن مجمع أمني متكامل يضم بنايتان تتكونان من خمس طوابق.

وستضم البناية الأولى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية ودائرة للشرطة ومصلحة لحوادث السير، فيما ستأوي البناية الثانية مقر المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية بمواصفات هندسية وعلمية تستجيب لمعايير التصديق في مجال الجودة.

أما المشروع المندمج الثاني، فيتمثل في بناء مقر جديد للمديرية العامة للأمن الوطني بحي الرياض بالرباط، على مساحة إجمالية تبلغ 20 هكتارا، وتمتد مدة الإنجاز لخمس سنوات.

وسيضم هذا المقر بنايات مستقلة خاصة بستة مديريات مركزية، وقاعة للمحاضرات، ومتحفا للأمن الوطني، يجسد تاريخ هذه المؤسسة العتيدة، بالإضافة إلى مقر مركزي للأرشيف، ومركز للأنشطة الرياضية، ومركز لطبع البطاقات الوطنية وقاعة للمعلومات.



وفي سياق هذه الزيارة الملكية الميمونة لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، اطلع الملك محمد السادس، على عمل المديرية المركزية العملياتية، خاصة تلك المكلفة بمكافحة التطرف والارهاب ومختلف صور الجريمة المنظمة، وقدمت للملك محمد السادس شروحات حول مناهج العمل وتقنيات البحث المعتمدة لضمان أمن رعاياه الأوفياء، وتوفير الأمن في مفهومه الشامل، وتحييد المخاطر، ورفع التحديات التي تحدق بأمن الوطن والمواطنين.

المصدر : مديتي.كوم و (و.م.ع)